رئيس الهيئة العليا لمكافحة الفساد لـ«الميثاق»:

لسنا بديلاً لمكتب الرئاسة.. وسنكافح الفساد أينما وُجد

■ غير مستعدين لاستقبال ذمة الحكومة.. والأسبوع المقبل ذمتنا أمام مجلس النواب

■ انتهينا من إعداد اللائحة.. وإحدى منشآت «التربية» ستكون مقراً للهيئة

• أكد الأستاذ أحمد الآنسي رئيس الهيئة العليا لمكافحة الفساد - أنه وأعضاء الهيئة جاهزون لتقديم ذمتهم المالية إلى هيئة رئاسة مجلس النواب خلال الأسبوع المقبل.. لكنه اعتذر عن استقبال ذمة الحكومة وموظفيها في الوقت الحالي لعدم وجود المقر المناسب والملائم لحفظ سرية البيانات.. قضايا كثيرة تناولها الحوار التالي نصه:

حاوره/ منصور الغدره

● إلى أين وصلتم في موضوع ترتيب أوضاع الهيئة بحيث تبدأ نشاطها..؟

– كل ما عملناه حتى الآن عمل تأسيسي وبالذات في إعداد اللوائح لأن القانون لايمكن أن يطبق إلاَّ بلائحة تنفيذية أكثر تفصيلاً وتوضيحاً للقانون، وكذلك علاقة هذا القانون بالقوانين الأخرى ذات العلاقة بنشأة الهيئة العليا لمكافحة الفساد.

وفي كل الأحوال قطعنا شوطاً كبيراً لابأس به، وتقريباً انتهينا من إعداد اللائحة التنظيمية، وهي الآن مسودة جاهزة، تُناقش.

وطبعاً سيترتب على إصدارها أشياء كثيرة لأنها ستحدد المحاور والقطاعات والإدارات وأنشطتها.. وقد تم الاستعانة إلى جانب القانونيين الموجودين في الهيئة بخبرات وكفاءات قانونية من خارج الهيئة بحيث تحقق هذه اللائحة الأهداف والغايات المرجوة، وفي الحقيقة لم أكن أتوقع أن يكون الأمر بهذه الصورة، متداخلاً مع قوانين كثيرة، مايجعل من غير الممكن أن نصدر هكذا لائحة مرتجلة، بل كان لابد من التأني والتريث بحيث لاتتعارض نصوص اللائحة مع نصوص القوانين، وحتى لايكون نشاط الهيئة مخالفاً لقوانين أخرى قائمة «نافذة»..

إضافة إلى أن هناك استراتيجية جاهزة للعمل الذي ستقوم به الهيئة في المستقبل.. هذه الأعمال أو المحاور الأساسية التي استطعنا انجازها حتى اللحظة، والآن نحن بصدد العمل على ايجاد المقر المناسب للهيئة، وقد أصدر فخامة رئيس الجمهورية توجيهات للأخ رئيس الوزراء بإيجاد المقر الدائم المناسب للهيئة العليا لمكافحة الفساد، وقد أبدى استعداده وتجاوبه، ونحن الآن أمام عدد من الخيارات المطروحة بشأن المقر..

خيارات المقر

● توجد أمامكم خيارات..؟

– نعم.. اعطي لنا رئيس الوزراء.. مثلاً المبنى السابق لوزارة التربية والتعليم الموجود في ميدان التحرير، أو منشأة أخرى تابعة أيضاً لوزارة التربية في مكان آخر..

واعتقد أنه عندما يتوافر لنا المقر وننتقل إليه سنستطيع أن نتوسع أفقياً.

> **لاعيون لنا في المرافق الحكومية.. و«جهاز الرقابة» من أهم مصادرنا**

● هل يعني هذا أن انطلاق النشاط الفعلي للهيئة في مكافحة الفساد مرهون بوجود المقر..؟

– العمل التأسيسي مهم جداً، أن يكون المقر موجوداً، وهذا عمل فكري وإبداعي يقوم به الأعضاء أنفسهم، وربما نستعين بخبرات محدودة من خارج الهيئة..

أما عندما ندخل في العمل الفعلي وممارسة نشاط الهيئة سيكون من خلال إدارات ومحاور وتخصصات وقطاعات، وهذا المكان لايسعنا ولانستطيع أن نفتح باب استقبال الناس والكوادر الذين سيعملون معنا.. حيث سنواجه صعوبات أين نضع مستلزمات العمل.. وبالتالي وجود المقر المناسب شيء أساسي لبدء عمل الهيئة..

سرية تامة..!!

● رئيس الحكومة وأعضاؤها أكدوا أنهم مستعدون لتقديم الإقرار بالذمة المالية.. لكنهم ينتظرون الضوء الأخضر من قبلكم متى ما كنتم مستعدين لاستقبالهم..؟

– بالنسبة لاستعدادنا لاستقبال الذمة المالية هذا أيضاً مرهون بالمقر، لأن الذين يقرر عليهم القانون الإقرار بالذمة المالية من الموظفين هم شريحة واسعة تصل إلى عشرات الآلاف، ولاتنسَ السرية التامة التي يقرها القانون لبيانات الإقرار بالذمة المالية لهؤلاء الموظفين، وهناك عقوبات شديدة على من يفشي بها..

طبعاً لابد أن يكون هناك مكان نستقبل فيه هؤلاء، وآمن لحفظ تلك البيانات وأرشفتها وترتيبها، فلا نريد أن نجازف ونقدم على هذه الخطوة دون أن نضمن سلامتها..

وبالنسبة لنا نحن في الهيئة سنُقدم الذمة المالية لنا خلال مدة أقصاها أسبوع.. إلى هيئة رئاسة مجلس النواب..

ذمتنا جاهزة..!!

● .. وهل انتهيتم من إعداد استمارة تدوين بيانات الذمة المالية..؟

– انجاز الاستمارة بشكل نهائي للذمة المالية يعتمد على اللائحة التنفيذية للقانون.. لكن قلنا لماذا لانسبق ونكون قد عملنا جزءاً من اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بالذمة المالية الخاصة بأعضاء الهيئة، وبعد ذلك تأتي اللائحة التنفيذية التي لابد وأن تقر من رئيس الجمهورية ولأن مشروع اللائحة بعد النقاش ربما يتأخر.

● كيف وجدتم تعاون الأجهزة ذات الصلة بعمل الهيئة معكم حتى الآن..؟

– الحقيقة إن كل الجهات التي تواصلنا معها والتقيناها، وجدنا تفاهماً جيداً من قبلها، وسنستعين بمجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل والنائب العام وأيضاً الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وكل من له علاقة بمهمتنا في الهيئة.

● .. وهل وُضع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تحت تصرف الهيئة..؟

– إلى الآن أرى أنه تحت تصرفنا، وهناك تعاون فعلاً.. طبعاً لم ندخل في المحك العملي.. لكن نأمل عندما ندخل فيه ألا تكون الأمور مرة، وشخصياً أنا متفائل بأننا سنعمل معاً وفي اتجاه المصلحة العامة.

لانريد التسرع

● هل هناك ملف أو ملفات فساد معينة قد حددتها الهيئة لمباشرة عملها في مكافحة الفساد أو ستدشن عملها بها..؟!

– الهيئة مثل ما قلت هي في طور العمل التأسيسي، وطبعاً تأتي أشياء– تكتب في الصحافة هنا وهناك عن فساد– لكننا لانستطيع أن نأخذها بعلاتها لأن من واجب الهيئة الوطني والإنساني والقيمي التحري الدقيق، ولانريد أن نتسرع في أمر ما ثم نندم عليه عندما يتكشف لنا أنها كانت مجرد عاطفة أو مكايدة، لذا لابد من التحري..

لم يُرفع إلينا..!!

● مجلس الوزراء أحال الأسبوع الماضي ملف فساد الأراضي.. هل اطلعتم عليه أو وضعتموه في بالكم..؟!

– الملف لم يرفع لنا حتى الآن..

● وهل تنتظرون ان يرفع لكم..؟

– يفترض هكذا، لأنه عندما تأتي ملفات فساد من جهات مسئولة تكون قد عملت من الموظفين هم شريحة واسعة تصل إلى عشرات الآلاف، ولاتنسَ السرية التامة التي يقرها القانون لبيانات الإقرار بالذمة المالية لهؤلاء الموظفين، وهناك عقوبات شديدة على من يفشي بها..

طبعاً لابد أن يكون هناك مكان نستقبل فيه هؤلاء، وآمن لحفظ تلك البيانات وأرشفتها وترتيبها، فلا نريد أن نجازف ونقدم على هذه الخطوة دون أن نضمن سلامتها..

وبالنسبة لنا نحن في الهيئة سنُقدم الذمة المالية لنا خلال مدة أقصاها أسبوع.. إلى هيئة رئاسة مجلس النواب..

ذمتنا جاهزة..!!

● .. وهل انتهيتم من إعداد استمارة تدوين بيانات الذمة المالية..؟

– انجاز الاستمارة بشكل نهائي للذمة المالية يعتمد على اللائحة التنفيذية للقانون.. لكن قلنا لماذا لانسبق ونكون قد عملنا جزءاً من اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بالذمة المالية الخاصة بأعضاء الهيئة، وبعد ذلك تأتي اللائحة التنفيذية التي لابد وأن تقر من رئيس الجمهورية ولأن مشروع اللائحة بعد النقاش ربما يتأخر.

● كيف وجدتم تعاون الأجهزة ذات الصلة بعمل الهيئة معكم حتى الآن..؟

– الحقيقة إن كل الجهات التي تواصلنا معها والتقيناها، وجدنا تفاهماً جيداً من قبلها، وسنستعين بمجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل والنائب العام وأيضاً الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وكل من له علاقة بمهمتنا في الهيئة.

● .. وهل وُضع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تحت تصرف الهيئة..؟

– إلى الآن أرى أنه تحت تصرفنا، وهناك تعاون فعلاً.. طبعاً لم ندخل في المحك العملي.. لكن نأمل عندما ندخل فيه ألا تكون الأمور مرة، وشخصياً أنا متفائل بأننا سنعمل معاً وفي اتجاه المصلحة العامة.

لانريد التسرع

● هل هناك ملف أو ملفات فساد معينة قد حددتها الهيئة لمباشرة عملها في مكافحة الفساد أو ستدشن عملها بها..؟!

– الهيئة مثل ما قلت هي في طور العمل التأسيسي، وطبعاً تأتي أشياء– تكتب في الصحافة هنا وهناك عن فساد– لكننا لانستطيع أن نأخذها بعلاتها لأن من واجب الهيئة الوطني والإنساني والقيمي التحري الدقيق، ولانريد أن نتسرع في أمر ما ثم نندم عليه عندما يتكشف لنا أنها كانت مجرد عاطفة أو مكايدة، لذا لابد من التحري..

لم يُرفع إلينا..!!

● مجلس الوزراء أحال الأسبوع الماضي ملف فساد الأراضي.. هل اطلعتم عليه أو وضعتموه في بالكم..؟!

– الملف لم يرفع لنا حتى الآن..

● وهل تنتظرون ان يرفع لكم..؟

– يفترض هكذا، لأنه عندما تأتي ملفات فساد من جهات مسئولة تكون قد عملت فيه..

● ولماذا لاتكون الهيئة هي المبادرة والمطالبة بالملف..؟!

– ربما نطالب به.. لكن في الوقت الحالي غير ممكن لأن الادارات والقطاعات التابعة للهيئة غير موجودة وهي التي ستتابع وستطالب الجهات بتلك الملفات وتلك القضايا ولكن الآن مازلنا «١١» شخصاً اعضاء الهيئة وحينما تخرج اللوائح الى حيز الوجود حينها ستحدد الجهات والادارات التي ستوكل اليها المهام ومن ضمنها الجهة التي ستقوم فيما يتعلق بعملية التحري وجمع المعلومات والكشف واستقبال الشكاوى.

لكن هذه الجهات حتى الآن ليست قائمة من الذي يطلب تلك الملفات وان جاءت من الذي سيتحرى وسيذهب يحقق فيها.. لذلك هناك بعض الأعمال لابد وان يكون انجازها بالتوالي، واعمال اخرى يمكن ان تسير بالتوازي.

مهمتنا التحري

● هناك قضايا فساد تنشرها بعض الصحف.. وخلال الفترة القليلة على وجود الهيئة نعتقد انكم قد رصدتم ما ينشر، وبالتالي تمحصتم فيها.. مارؤيتكم الأولية عن صحة ما ينشر في الصحافة..؟

– رؤيتنا الأولية ان بعض الصحف تطرح طرحاً منطقياً عن تلك القضايا وان كان فيه نوع من الضغط على الهيئة لكن اجد ان فيه شيئاً يفترض بك ان تقف عنده وفي بعضها – الصحف– شطط ولانريد ان نقول من هي الصحف التي تعمل شطط أو من التي لا تفعل، لأننا كما قلت مهمتنا الاولى هي التحري، ونأمل في المستقبل ان شاء الله ان نستقطب الصحافة والاعلام لمصلحة مكافحة الفساد، ولابد في تقديري اخلاقياً ان مهمة مكافحة الفساد ليست مهمة فئة ولاحزب ولاجهة وانما هي مهمة الناس جميعاً.

لايسقط بالتقادم

● هل لديكم خطط للقيام بحملات توعوية..؟

– هذا من ضمن استراتيجية عملنا في المستقبل القريب، ومن مهامنا كيف نتجنب وقوع الفساد ولو استطعنا ان نوجد وسائل للوقاية من الفساد فسيكون شيئاً طيباً في وضع حد له.

● هل سيكون للهيئة الحق القانوني في المحاسبة بأثر رجعي؟

– استرجاع المال العام سواءً أكان بأثر رجعي او حالي فالحقوق لاتسقط بالتقادم.

● هل اختصاص الهيئة محصور بمحاسبة الفاسدين من صغار موظفي الدولة بينما الفساد الحقيقي يأتي معظمه من كبار الموظفين؟

– لا.. هذا غير صحيح.. صلاحيات الهيئة تشمل محاسبة الكل صغيراً أو كبيراً..

لابد أن يكافح

● كيف تستطيعون تحقيق هذا وهناك قوانين تحظر محاسبة مسئولين معينين إلاَّ بعد اتخاذ جملة من الاجراءات القانونية كرفع الحصانة مثلاً..؟

– هذا يتعلق بموظفي السلطات العليا في الدولة، وهذه شرائح او فئة محددة، وفي اعتقادي ان هناك اشياء يمكن معالجتها، لان الشريحة العريضة جداً والشيء الكثير جداً هو في المستويات الدنيا.. لكن لايعني هذا ان نتغاضى عن الكبير.. الفساد اينما كان، سواءً أكان في مستوى صغير او في مستوى كبير لابد ان يكافح ويردع.

● لكن هناك قوانين بحاجة الى اعادة نظر والى تدخل لكي يكون تدخلكم بقوة القانون..؟

– يوجد في قانون الهيئة مايلزم بأن يعاد النظر في بعض القوانين التي تتعارض معه.. واعتقد انه يتم بالطرق القانونية كما اعتقد اننا سنتفق بشأنه.

● لماذا تركزون جهودكم على الفساد في الوظيفة العامة فقط.. بينما يوجد هناك فساد داخل الاحزاب في نشاط منظمات المجتمع المدني وفي القطاع التجاري..؟

– يجب ان نكافح الفساد اينما كان واينما وجد أو ظهر..

● هل يعني هذا ان صلاحيات الهيئة ستمتد الى مكافحة الفساد داخل نشاط قطاع منظمات المجتمع المدني؟

– مكافحة الفساد اياً كان حتى من خلال التوعية حتى الفساد على المستوى الاسري، فهناك ظواهر وعادات وسلبيات بحاجة الى توعية الاسرة بها.

● .. لكن يبدو انكم تركزون على الفساد في الوظيفة العامة فقط؟

– نحن لم نركز بعد.. وان شاء الله عندما يكتمل كياننا سنبدأ خطواتنا أولاً بأول.. الأمر كبير واللجنة ليست مكلفة بالقضاء على الفساد في فترة معينة.. ولا اعتقد ان فترتنا هذه التي حددها القانون بخمس سنوات ستكون كافية.

توقيف عجلة الفساد

● ما تعليقكم على التقرير الاخير للبنك الدولي..؟

– تقرير البنك الدولي اعطى مؤشرات ايجابية.. صحيح انه يقول انها محدودة ويتلمس ان تكون اكثر.. لكنها ايجابية.. واعتقد فيما يخص الفساد انه اذا استطعنا ان نوقف العجلة او بالاحرى التسارع في تفشي الفساد سنكون قد قطعنا شوطاً كبيراً في اتجاه القضاء عليه.. وان شاء الله عندما نبدأ العمل سيكون هناك بوادر ايجابية.. واطمح ان يتجه الجميع الى مكافحته.

> **لم نستلم قضايا فساد من جهات رسمية بل قضايا طلاق من مواطنين**

● هل من صلاحيات الهيئة ان تذهب لسؤال من أين لك هذا..؟

– طبعاً الذمة المالية تسأل من اين لك هذا في حالة اقراره بالذمة، وبعد فترة اذا ما ظهر ثراء لايتوافق او يتناسب مع دخله حينها يخضع للسؤال من اين لك هذا..

● ومن اين لكم انتم الادوات التنفيذية لإخضاع «عتاولة» المسئولين امامكم وتوجيه مثل هذا السؤال لهم؟

– طبعاً سيكون لدينا جهة متخصصة ومتفرغة لهذا الشأن..

● والادوات..؟

– المحققون.. الناس المتخصصون.

● وماذا بشأن فتح مكاتب الهيئة في المحافظات؟

– نحن نفكر فيه، وسيكون افتتاح الفروع في المحافظات بحسب الاولوية والاهمية للمحافظة.

● هل سيكون لكم عيون خاصة داخل الاجهزة الحكومية توافيكم بالمعلومات عن اية قضية فساد، او انكم ستعتمدون على المعلومات التي تصلكم من فاعل خير..؟

– لا.. مسألة او مصطلح العيون.. لانريد ان ندخل في اختصاصات جهاز الرقابة والمحاسبة.. هو جهاز كبير متكامل بالكوادر المتخصصة بالتقنية.. ولكن مخرجاته ستكون من الادوات المهمة بالنسبة لنا، لان تقارير الجهاز المركزي في بعض الاحيان تحال مباشرة الى النيابة، وبالتالي سيكون من واجبنا في هذه الحالة متابعة هذه الملفات والسؤال اين تموت هذه الاشياء واين ضاعت هذه الملفات او هذه القضايا.. لذلك فكل الجهات ذات العلاقة من نيابات ومحاكم واجهزة رقابية ستكون ادوات لنا، ونحن سنستفيد مما هو موجود ونطلب ان تكون لدى هذه الجهات امكانات اكثر..

لغط..!!

● ما صحة ماتناولته بعض الصحف انكم اختلفتم في مسألة الاعتمادات المخصصة لشراء سيارات لكم ولأعضاء اللجنة..؟

– صراحة نحن مانزال حتى الآن نضع ميزانية الهيئة وأما بالنسبة لموضوع السيارات حقيقة صار فيه لغط كبير جداً..

والقانون اعطى عضو الهيئة درجة وزير، ولائحة مجلس الوزراء اعطت صرف سيارتين للوزير.. ونحن في الهيئة لم يطلب احد منا سيارتين وانما سيارة واحدة فقط، وحتى هذه السيارة المطلوبة لم نكن نشترط فيها النوعية الفاخرة والغالية الثمن، وانما الأقل سعراً.. وللعلم لم يصرف شيء من هذا حتى الآن ولم يستلم احد منا سيارة، وكذلك لم نتطرق او نناقش شيئاً اسمه بدل سكن كما أثير في بعض الصحف.

شيء مزعج

● ألا تخشى ان يتعرض موظفوكم للرشوة من أجل التغاضي عن فساد ما..؟

– اولاً موظفونا ليسوا اشخاصاً عاديين، فضلاً عن كونهم مزكايين– مرشحين– وكل واحد منهم عند التصرف يضع نفسه في مكان رئيس الهيئة.. اي اننا كلنا هنا سواسية.وحقيقة من خلال احتكاكنا وعملنا سوياً رغم الفترة القصيرة إلاَّ انني وجدت ان الكل يشعر بالمسئولية، ويكاد همنا يكون واحداً، لأنه اذا صار هناك خلل في الهيئة فإنه شيء مزعج اتمنى ألاَّ يحدث بتاتاً من قبل أي شخص يعمل في الهيئة.

● هل ستقبلون دعماً خارجياً..؟

– ربما في بعض الاشياء كالخبرات والمشورات والتقنيات..

● وان كان مشروطاً بالتدخل في عملكم..؟

– أبداً.. اذا كان القانون يرفض اية سلطة او وصاية على الهيئة من الداخل، فما بالك من خارج البلد..

● هل ستكون الهيئة معتمدة بشكل اساسي في نشاطها على الملفات المرفوعة لها من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة..؟

– سيكون هذا من أهم مصادر المعلومات التي نتلقاها..

● وهل يعني هذا ان الهيئة حلت محل مكتب الرئاسة في استقبال التقارير والملفات المرفوعة من الجهاز..؟

– لا.. لا.. مهامهم تختلف عن مهامنا.. ولو كان ذلك صحيحاً لما كانوا هيأوا لنا الجو والمكتب لنعمل به حتى الآن، وزودونا بكل مستلزمات عملنا.. واعطونا الملفات، خاصة فيما يتعلق بالرؤية الخارجية لمكافحة الفساد، وايضاً المراجع.

● ألم تأتكم قضايا فساد منذ ان تشكلت الهيئة..؟

– لا لم تقدم لنا جهة رسمية اية قضية، وما وصل الينا فقط قضايا افراد مواطنين بعضها شخصية جداً جداً، معتقدين أننا سنحلها.. كطلاق وغيره.